منشورات جامعة الحكمة في بغداد

سلسلة علم الكلام

١

كتاب التمهيد

تأليف

الإمام القاضي

أبي بكر محمد بن الطيب بن الباقلاني

عني بتصحيحه ونشره

الأب رتشرد يوسف مكارثي اليسوعي

المكتبة الشرقية

بيروت

١٩٥٧

كِتَابُ التَّمْهِيدِ

مَنشورَاتُ جَامِعَةِ الحِكمَة في بَغدَاد

سِلسِلة عِلمِ الكَلام

١

كِتَابُ التمهيد

تأليف

الإمَام القَاضي

أبي بكر محمَّد بن الطيِّب بن الباقلاني

عني بتصحيحه ونشره

الأب رتشرد يوسف مكارثي اليسوعي

المكتبة الشرقيّة

بيروت

١٩٥٧

PRINTED IN BEIRUT, LEBANON, 1957.

بمناسبة مرور خمس وعشرين سنة على تأسيس كلية بغداد
اهدي كتابي
الى مؤسسيها الفاضلين :
سيادة المطران ولسيم آ. رايس
الذي بعد أن جاهد الجهاد الجميل تركنا الى ربه
وحضرة الأب إدورد ف. مدارس
الذي لم يزل يعمل في كرم الرب
واني قد حاولت انجاز عملي هذا بعين الروح
الطيبة التي امتازا بها

فهرس الكتاب



مقدمة

انشر هذا الكتاب أسباب شتى . أولها قصدي إخراج طبعة منقّحة لمؤلَّف له سمعته وأهميته في تأريخ علم الكلام . ولكن كأني بمن يقول : «وما الجدوى من هذا النشر ، وقد طبع كتاب التمهيد منذ بضع سنين بتحقيق الاستاذين الفاضلين محمود محمد الخضيري ومحمد عبد الهادي أبي ريدة[1] ؟» إن هذا السؤال معقول ، لأن الإكثار من الطبعات لا يفيد ولا يحمد إن لم يكن هناك من داع يبرر تجديد الطبعة . ولا أنكر ، بل يسعدني أن أجزم هنا بأن الأستاذين الكريمين خدما العلم والعلماء خدمة محمودة جليلة بنشرهما كتاب التمهيد. وأعترف بأني استفدت كثيرًا من طبعتها الثمينة عند دراستي الباقلاني[2] وتآليفه في جامعة أكسفورد .

وإن كان الأمر كذلك ، فلم هذه الطبعة الجديدة ؟ إن الأستاذين البارعين طبعا كتاب التمهيد معتمدين على النسخة المخطوطة القديمة المحفوظة في المكتبة الأهلية في باريس . على أنهما كانا يعرفان أن لكتاب التمهيد مخطوطين آخرين

---

(١) التمهيد في الرد على الملحدة المعطلة والرافضة والخوارج والمعتزلة ، تأليف الإمام ابي بكر محمد بن الطيب بن الباقلاني ، ضبطه وقدم له وعلق عليه محمود محمد الخضيري ومحمد عبد الهادي ابو ريدة ، القاهرة ، ١٣٦٦/١٩٤٧ . وسأشير الى هذه الطبعة فيما بعد بالحرف «ق» .

(٢) كان « ابن الباقلاني » ، ولكن قد جرت العادة من زمان بعيد بتسميته « الباقلاني » باسقاط « ابن » .

موجودين في تركيا ، كان قد أشار إليها الأستاذ الألماني المشهور ه. ريتر[٣] . ومع ذلك اضطرّ الأستاذان إلى الاعتماد على النسخة المخطوطة الباريسية وحدها ، وذلك ، كما قالا ، « نظراً لصعوبة الحصول على غيرها أيام إعدادنا الكتاب للنشر؛ وهي صعوبة لا تزال قائمة ، لأن معظم كنوز المخطوطات العربية في تركيا لا تزال بسبب عدم الاستقرار في الظروف الحالية في مخابئها بجبال الأناضول »[٤] . فلما كانت النسخة الباريسية جيدة ، اكتفيا بها مؤقتاً ، « حرصاً على تغذية أبحاث الفكر الإسلامي بمراجع جديدة قيّمة »[٥] .

وكنت أنا أيضاً قد اطلعت على إشارة الأستاذ ريتر. وكان تفحصي عن المخطوط الباريسي قد انتهى بي إلى أن هذا المخطوط غير كامل وأنه قد سقط منه جزء كبير من النص بين ظهر الورقة الستين ووجه الورقة الحادية والستين . فلذلك أصبحت أَطمع أشد الطمع في الحصول على المخطوطين التركيين . وبعد عناء ومشقة وفقت إلى مطمعي هذا في أواخر سنة ١٩٥٠ لما وصلتني صور شمسية المخطوطين المذكورين. فتحقق ظني في نقص المخطوط الباريسي ، لأن كلا المخطوطين التركيين يتضمن عدة أبواب متتابعة لا وجود لها في المخطوط الباريسي وتزيد عليه بجملتها أكثر من الثلث . وبفضل هذه الأبواب الزائدة صار كتاب التمهيد أكمل كتاب من نوعه ورد علينا من ذلك الزمان البعيد .

كنت لا أشك في ضرورة نشر هذه الأبواب الزائدة ، وفي أول الأمر هجس في بالي أن أنشرها بصورة « تكملة » النص المطبوع بعناية الأستاذين المصريين الفاضلين . ولكن عقب ذلك الهاجس أثّرت في اعتبارات أخر دعتني إلى نشر النص بالصورة التي هو عليها في هذا الكتاب . فإني ، من حيث المبدأ ، لا أستحسن « التكملات » لا سيما إذا كانت طويلة ضخمة . وقد مرت على طبعة الأستاذين الكريمين عشر سنين ، فلعل من اشترى « التكملة » لا يهتدي إلى شراء طبعتها في يسر وسهولة . وفضلاً عن ذلك ، لا أرى من اللائق أن

---

(٣) H. Ritter, *Muhammedanische Häresiographen*, Der Islam, 18 (1929) 41-42.

(٤) راجع «ق» ، ص ٢٩ .

(٥) راجع «ق» ، ص ٣٠ .

تعتمد « التكملة » على مخطوطين ويعتمد « المكمَّل » على مخطوط واحد ، مع وجود اختلافات كثيرة — طفيفة كانت أو مهمة — في المخطوطين الآخرين . فإن جدي البحث العلمي لا يقنع صاحبه إلا بمعرفة كل ما تختلف فيه روايات المخطوطات الثلاثة . أما الحكم بأهمية اختلاف الروايات ، فقد يختلف عند الباحثين بحسب اختلاف أهداف أبحاثهم الفردية الخاصة .

وهناك باعث آخر حثني على نشر كتاب التمهيد كما هو بمرأى من القارئ المحترم . وذلك أن من قرأ نص كتاب التمهيد في طبعة الأستاذين الفاضلين ، فلا بد له من ملاحظة شيء فيه بعض الغرابة — أعني أن باب الكلام في الإمامة يشغل ثلثاً كاملاً من الكتاب . فلم هذا الإسهاب في هذا الموضوع ؟ لم هذا الإطناب الذي لا نظير له في كتب علم الكلام ، نحو « كتاب اللمع » للأشعري؛ و « البيان عن أصول الإيمان » للسمناني ، و « أصول الدين » لعبد القاهر البغدادي ؛ و « الإرشاد » للجويني ، و « الاقتصاد في الاعتقاد » للغزالي ، و «نهاية الأقدام في علم الكلام» للشهرستاني ؟

قال إمام الحرمين : « الكلام في هـذا الباب ليس من أصول الاعتقاد ، والخطر على من يزل فيه يربي على الخطر على من يجهل أصله . . .وقد صنف القاضي (الباقلاني) وغيره من أئمتنا ، رضي الله عنه وعنهم ، كتباً مبسوطة في الإمامة، وفيها مقنع للمستبصر وإرشاد بالغ لمن يروم الغاية ودرك النهاية »[٦]. وقال الغزالي : « النظر في الإمامة أيضاً ليس من المهات ، وليس أيضاً من فنّ المعقولات فيها من الفقهيات ؛ ثم إنها مثار للتعصبات ، والمعرض عن الخوض فيها أسلم من الخائض ، بل وإن أصاب ، فكيف إذا أخطأ ! ولكن إذا جرى الرسم باختتام المعتقدات بـه ، أردنا أن نسلك المنهج المعتاد . . . »[٧] . فمن ثم يتجلى أن باب الإمامة بمنزلة ملحق يضاف إلى الكتب التي تتناول موضوع التوحيد ، أي علم

---

(٦) الإرشاد ، طبعة لوسيان ، باريس ، ١٩٣٨ ، ص ٢٣١ ؛ طبعة القاهرة ، ١٣٦٩/١٩٥٠ ،ص ٤١٠ .

(٧) الاقتصاد في الاعتقاد ، طبعة المطبعة المحمودية التجارية بمصر ، بلا تاريخ ، ص ١٣٤ .

الكلام بحصر المعنى[٨] . فلو لم يكن لدينا إلا المخطوط الباريسي لكتاب التمهيد ، لاستغربنا إسهاب الباقلاني في هذا الباب ، وذلك في كتاب قيل إنه ألفه للأمير البويهي الشيعي صمصام الدولة .

على أن الباقلاني نفسه يزيل استغرابنا بقول يرد في المخطوطين التركيين في آخر الجزء الذي سقط من المخطوط الباريسي . فإنه ، بعد أن يكمل كلامه في الشفاعة ، يفتتح باب الكلام في الإمامة بهذه الكلمات :« قد كنا أملينا مختصراً في الإمامة جعلناه مدخلًا إلى كتاب مناقب الأئمة ونقض المطاعن على سلف الأمة ، وأوضحنا معانيه ولم نخل بمعنى يحتاج إليه في فصول منه . فرأينا أن ننقل تلك الفصول على وجهها إلى هذا الكتاب ونزيد في بعضها وننقص من بعض طلباً لسرعة الفراغ من ملتمس الأمير »[٩] : ثم يأتي القاضي بالكلام عن الإمامة الذي يجده الطالب في طبعة الأستاذين المصريين الكريمين . أما في طبعتي هذه ، فقد اكتفيت بنقل الأبواب الأولى من الكلام في الإمامة بصورة «ملحق» إتماماً لتعليم الباقلاني فيما يخص معنى الخبر .

ودفعني إلى ترك نشر الكلام في الإمامة سببان : أحدهما فني والآخر شخصي . أما السبب الفني فهو أن هذا الباب في مجمله — كما قال المؤلف — مدخل لكتاب مناقب الأئمة . وفي دار الكتب الظاهرية بدمشق نسخة خطية قديمة تتضمن المجلد الثاني من كتاب مناقب الأئمة[١٠] . وقد قرأت هذه النسخة قراءة سريعة في « ميكروفيلمات » أعدها لي أحد زملائي الكرام . فأرى من الحري أن يطبع في كتاب واحد باب الإمامة من كتاب التمهيد والمجلد الثاني من كتاب مناقب الأئمة (المفقود مجلده الأول) . على أني — وهو السبب الآخر الشخصي — غير مستعد لتولي هـذا العمل الشاق . « لكل امرئ من دهره ما تعودا » — وعادتي لا تتجاوز البحث عن المسائل المختصة بعلم التوحيد ،

---

(٨) وذلك عند اهل السنة ؛ اما الشيعة ، فهم يعتبرون مسألة الإمامة من اركان عقيدتهم ويبحثون عنها بحثاً واسعاً في كتبهم الدينية والكلامية . ولكن الباقلاني كان من اهل السنة .

(٩) راجع العدد ٦٣٢ في هذه الطبعة .

(١٠) راجع « فهرست مخطوطات دار الكتب الظاهرية : التاريخ وملحقاته » ، ليوسف العش ، دمشق ، ١٣٦٦/١٩٤٧ ، ص ٨٤–٨٥ .

أي علم الكلام بحصر المعنى . وفيما أراه — من وجهة نظري الخاصة — ليست مسألة الإمامة من هذه المسائل ، بل هي في أصلها أقرب إلى علم الحديث ، أو إلى علم التأريخ ، منها إلى علم التوحيد[١١] . فلهذا السبب ، والسبب المذكور أعلاه خاصة ، أزمعت على إسقاط باب الإمامة من نشرتي هذه ؛ أما من أراد مطالعة هذا الباب ، فيجده قريب المنال في طبعة الأستاذين الفاضلين[١٢] .

فقصدي الأول إذاً من نشر هذا الكتاب ليس إلا إخراج نص لكتاب التمهيد ، ما عدا باب الإمامة ، إخراجاً أميناً فنياً منقحاً على قدر إمكاني. فلذلك لم أضمّن تعليقاتي إلا الروايات المختلفة ، ومواضع آيات القرآن ، وبعض الإشارات إلى أصحاب الأعلام ، و إصلاحات قليلة رأيتها موافقة لمقتضى المعنى أو القواعد . وقلما فسرت نصاً إلا في مواضع رأيتها محتاجة إلى التفسير لإزالة الإبهام أو لتبرير القراءة التي فضّلتها . أما شرح مذاهب الباقلاني ، وانتقاد آرائه ، والتعليق على طريقته الجدلية ، وموافقتي له على كذا وكذا قولاً ومخالفتي له في غيره[١٣] — فلن يجد القارئ المحترم من ذلك شيئاً . فإن هدفي الوحيد من هذه النشرة هو أن أعرض للعلماء والمستشرقين نصاً لكتاب التمهيد وأن أسجل في التعليقات كل الروايات المختلفة التي تركتها حتى يختار منها من لم يرتض ما اتخذته وأدخلته في المتن . فاني لا أتوقع موافقة كل قارئ على كل قراءة استحسنتها ، وكثيراً ما يصيب كل مجتهد في هذه الأمور اللغوية الدقيقة العويصة .

وهنا لا أستطيع الامتناع عن كلمة أخرى لعلها تقع موقع الرضى ممّن يتعجب بعض التعجب من إقدام مثلي على مثل هذا العمل . فإني لست بمسلم ، بل أنا كاهن كاثوليكي . فلم تكلفت نشر مثل هذا الكتاب ؟ إن غايتي

(١١) ولا اريد بذلك ان انتقص اصدقائي الشيعة حقهم لمنزلتهم الخاصة التي احترمها كل الاحترام . ولكن الموضوع واسع ، فلا استطيع تناوله الآن .

(١٢) راجع «ق» ، ص ١٦٤–٢٣٩ .

(١٣) لا يستغرب احد ، مثلا ، اني لا أوافق الباقلاني على ما يقوله في باب كلامه على النصارى (ص ٧٥–١٠٣ من هذه الطبعة) . فاني ، لو وافقته على ذلك ، لما كنت — كما لا ازال في الحقيقة ! — كاهناً كاثوليكياً . وأخص هذا بالذكر لئلا يتعجب مني بعض اخواني المسيحيين ولكي يفهم الكل ان غايتي من هذه النشرة ليست المجادلة ولا الرد على ما يختلف فيه رأيي ، بل هي غاية علمية محضة .

الأولى من نشر هذا الكتاب ، كما قد قلت فيما سبق ، لا تغاير غاية كبار المستشرقين (الذين أقتفي أثرهم من بعيد !) من نشرهم كنوز الثقافة الإسلامية وآثارها القيمة في ميادين الدين والفقه والفلسفة والعلوم والتأريخ والآداب . إن البحث العلمي من مفاخر العقل البشري وحاجاته العميقة ، ومن خدم العلم ، ولو خدمة ضئيلة ، فقد أتى بشيء محمود مشكور .

قد يكفي العلم غاية . ولكن هناك اعتبارات أخر دفعتني إلى التعمق في دراسة علم الكلام . فمنذ عشرين سنة تقريباً قدر الله لي أن أتوطن في بيئة عربية إسلامية . فاستقبلني عدد كبير من جيراني ومعارفي المسلمين استقبالاً وديًّا مؤثرًا . فكان من المستحيل أن أتغاضى عن آدابهم وعوائدهم الاجتماعية والدينية . ولما رأيت من الصعب أن أفهم ثقافتهم بدون معرفة لغتهم ، عكفت على درس لغة الضاد الشريفة الفاتنة الصعبة . وبما أن أكثر تهذيبي العقلي كان قد وقع في مجالي الفلسفة واللاهوت ، فقد راقتني مطالعة فلاسفة الإسلام ومتكلميه بقدر ما سنحت لي الفرصة . ثم جاد علي رؤسائي بإرسالي إلى جامعة أكسفورد لكي أحصل على درجة الدكتوراه في الفلسفة . فاغتنمت تلك النهزة العزيزة لأنعم النظر في تصانيف المتكلم الشهير الباقلاني ، الذي كان قد دلني عليه صديقي العلامة والأخ الصفي الأب قنواتي الدومينيكي . فكملت دروسي الجامعية سنة ١٩٥١ — لله الحمد والشكر ! — بنيل درجة الدكتوراه . ولكني أجلت نشر رسالتي في الباقلاني لأني أردت نشر بعض النصوص الأصلية تمهيدًا وتسهيلًا لفهم مذهب الباقلاني ومكانته في تطور علم الكلام بوجه عام ، ولتقدير طول باعه في تنسيق كلام الأشعري وبثه بوجه خاص .

فلذلك ابتدأت بنشر «كتاب اللمع» الأشعري[١٤] لكونه كتاباً قيماً بنفسه ومرجعاً لا يستغنى عنه في تقدير عمل الباقلاني حق قدره . والآن أعقب كتاب اللمع بكتاب التمهيد ، الذي أريد أن يكون الحلقة الثانية من سلسلة نصوص ودراسات كلامية سأواصل نشرها ، إن شاء الله . وأقدم نشر النصوص

(١٤) طبع في المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ، ١٩٥٣ ؛ اما عنوانه الانكليزي ، فهو *The Theology of al-Ashʿarī.*

على نشر الدراسات ، لا لأن هـذا يوافق الترتيب التأريخي والطريقة المنطقية حسب ، بل لأننا في حاجة ماسة إلى إكثار طبع النصوص الأصلية القديمة لكي نحكم حكماً عـادلاً سديداً بحق المتكلمين الأولين وأحوال علم الكلام في أطواره الأولى . فإن الاعتماد عـلى المصادر الثانوية ، لكون النصوص الأصلية عزيزة المنال أو مفقودة ، قد يفضي بالكاتب إلى آراء غريبة وأقوال فيها قليل أو كثير من المبالغة . أما الحقيقة فلا تحتاج إلى المبالغة ، بل تنفر منها كل النفور ، ولا ترضى بأن يعبر الكاتب فلقان جهله بوثبات خياله . فكأن كل نص أصلي ينشر هو حجر يوسع ويقوي الأساس الذي قد يبنى عليه سليم الرأي وصحيح الحكم . فأبعد أملي وأقصى أمنيتي هو أن يكون عملي هـذا ، وكل عملي ، خدمة للعلم ، وترويجاً للتفاهم ، وتمهيداً عسى أن يسهل عـلى بعضنا خطوة أو خطوتين في سيرنا من الله إلى الله .

ولا يجب علي بعد إلا التعبير عن صميم شكري للذين ساعدوني على إنجاز عملي هذا — وإنهم كثيرون . وقد عبرت ، في مقدمتي الانكليزية ، عن شكري لأولي الأمر فيما يتعلق بالمخطوطات وصورها الشمسية ، وسأكتفي هنا بأن أخص بالذكر منهم ثلاثة . أما الأول ، فهو الأستاذ محمود يوسف ، أستاذ اللغة العربية المنتدب في دار المعلمين الابتدائية ببغـداد ، الذي راجع معي النص والتعليقات وصانني من أغلاط غير قليلة وبذل من جهد ووقت وصبر لن أنساه . والثاني هو الأستاذ فرج رفولي ، الذي ساعدني مساعدة وافرة عـلى مقابلة المخطوطات وتحقيق كثير من القراءات ، وذلك بلطف وسخاء غير منقطعين . والثالث هو الأستاذ يوسف شاخت (Dr. J. Schacht) ، أستاذ اللغة العربية في جامعة ليدن حالياً ، و « قارئ » العربية في جامعة أكسفورد سابقاً ، الذي كان مرشدي العلامة الأمين وقت دراستي في جامعة أكسفورد . لهؤلاء يعود أكثر ما في هذا الكتاب من فضل . أما نقائصه ، فلتنسب إلى العبد الفقير والكاتب الحقير

رتشرد يوسف مكارثي اليسوعي

ايضاحات وتنبيهات

المخطوطات

(١) مخطوط باريس : هو من « مجموعة شفر » للمكتبة الأهلية ، المرقم « عربي ٦٠٩٠ »[1] . سماه درنبورغ « عجيبة من عجائب مجموعة شفر »[2] ، وحقًا هو مخطوط سني . وفيه ٩٨ ورقة (١٩٦ صفحة) ، ٢٢×١٦ سنتيمترًا ، وفي كل صفحة ٢٣ سطرًا عادةً . والخط نسخي أندلسي جميل ، وكل الكلمات مضبوطة ضبطاً قلما أخطأ فيه الناسخ . ويأتي العنوان في وجه الورقة الثانية ، وفيه أيضاً أشياء لا أهمية لها فيما يخص نص الكتاب[3] . وفي ظهر الورقة الأولى فهرس لأبواب الكتاب سأرجع إليه بعد قليل . وفي آخر النص (٩٧ ظ) ، بخط الناسخ ، نقرأ ما يلي : « تم كتاب التمهيد بعون الله وتأييده وصلى الله على محمد وآله وسلم تسليماً وكان تمامه في غرة شعبان من سنة اثنتين وسبعين وأربعمائة » . فإذن تأريخ المخطوط هو ٤٧٢ هـ — ١٠٨٠ م ، أي ٧٠ سنة تقريباً بعد وفاة الباقلاني . ويختم الناسخ عمله بهذه الكلمات : « كتبه لخزانة المتوكل على الله أبي محمد عمر بن محمد بن عبدالله بن محمد بن مسلمة أيد الله أمره وأعز نصره وأعلى يده وأطال أمده ، مملوكه ونعمته المنقطع إليه أحمد بن عبيد الله » .

---

(١) Cf. E. Blochet: *Bibliothèque Nationale : Catalogue des manuscrits arabes des] nouvelles acquisitions, 1884-1924*, Paris, 1925, p.184.

(٢) Cf. H. Derenbourg : *Les manuscrits arabes de la Collection Schefer à la Bibliothèque Nationale*, (extrait du Journal des Savants, mars-juin, 1901), Paris, 1901, p. 10.

(٣) راجع «ق» ، ص ٢٩ .

وفي ٩٧ ظ ، و ٩٨ و ، و ٩٨ ظ ، أشياء بخطوط أخرى لا تهمنا هنا . وسأشير إلى هذا المخطوط فيما بعد بالحرف « ب » . وهو أحسن المخطوطات وأقدمها ، فلذا نأسف على أنه غير كامل .

(٢) مخطوط آيا صوفيا : هو المرقم ٢٢٠١ ، وفيه ٢٥٥ ورقة (٥١٠ صفحات) ، ١٩×٥ و ١٠ سنتيمترًا ، وفي كل صفحة ٢٠ سطرًا . وخطه نسخي قديم غير جميل ، لعله ليس لناسخ واحد . وفي آخر النص (٢٥٥ و) نقرأ : « تم الكتاب بحمد الله ومنه وصلى الله على محمد وآله أجمعين وكتب في شهر محرم المبارك في سنة ثمان وسبعين وأربعمائة وحسبنا الله ونعم الوكيل » . فإذن تأريخ هذا المخطوط هو ٤٧٨ هـ — ١٠٨٥ م ، أي ٥ سنوات تقريباً بعد « ب » . وفي وجه الورقة الأولى ، تحت العنوان ، نقرأ : « سطره منصور بن عبدالله المكنى بابن سعيد أسعده الله في الدارين بفضله » . وقد ضبط الناسخ نصف الأوراق تقريباً ، وبعد ذلك نرى الضبط قليلًا . والأغلاط كثيرة في هذا المخطوط ، كما سيظهر من التعليقات . وسأشير إلى هذا المخطوط فيما بعد بالحرف « ص » .

(٣) مخطوط مصطفى عاطف افندي : هو المرقم ١٢٢٣[٤] ، وفيه ٢٤٧ ورقة (٤٩٤ صفحة) حسب ترقيم الأوراق ، وإن لم توجد فيه ورقة مرقمة بالرقم ٩٠ لخطأ في الترقيم نتج من اختلاط في ترتيب الأوراق . وحجم الورقة فيه ٢٠و٥×١٦ سنتيمترًا ، وفي كل صفحة ١٤ سطرًا . وخطه نسخي جميل المنظر ، ولكنه أحياناً صعب القراءة . وقد أدرجت قبل صفحة العنوان صفحتان فيهما فهرس لأبواب الكتاب . وفي آخر النص (٢٤٧ و) نقرأ : « تم كتاب التمهيد ولله الحمد والمنة في شهور سنة ٥٥٥ » . فإذن تأريخ هذا المخطوط هو ٥٥٥هـ—١١٦٠م . وضبط الكلمات فيه قليل جدًّا ، وكثيرًا ما أهمل الناسخ تنقيط الكلمات . وسأشير إلى هذا المخطوط فيما بعد بالحرف « ف » .

---

(٤) وليس ٢٢٢٣ ، كما كتب ريتر ، وبروكلمان ايضاً في تاريخه للآداب العربية ، الملحق الاول ، ص ٣٤٩ .

عنوان الكتاب

ب (٢ و) : « كتاب التمهيد في الرد على الملحدة المعطلة والرافضة والخوارج والمعتزلة » . كتب هذا العنوان في سطرين بحروف ضخمة . وقد أدرجت بين السطرين ، بخط صغير ، هذه الكلمات (التي تدل علامة على انها تأتي بين « على » و « الملحدة ») : « أهل الأهواء ومن زاغ عن التوحيد و »[٥] .

ص (١ و) : « كتاب فيه تمهيد الدلائل وتلخيص الأوائل » .

ف (١ و) : « كتاب تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل » .

ولم يأت ذكر للكتاب في أي مرجع أعرفه إلا بعنوان « التمهيد » أو « كتاب التمهيد » . كذلك أشار إليه ناسخا « ب » و « ف » ، وابن تيمية ، وابن قيم الجوزية ، وابن عساكر ، وغيرهم . وكذلك أيضاً أشار إليه الباقلاني نفسه في كتاب له آخر لم ينشر بعد[٦] . ولعل العنوان القصير « كتاب التمهيد » قد شاع لشهرة الكتاب وكثرة استعماله . على كل حال فقد فضلت استعمال هذا العنوان القصير المعروف ، غير أن العنوان « كتاب تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل » يعبر باختصار حسن عما يشتمل عليه الكتاب .

صحة نسبة الكتاب الى الباقلاني

لا نعرف سبباً للشك في أن الباقلاني هو مؤلف كتاب التمهيد . ويشهد على صحة نسبة الكتاب إليه كل من مخطوطاتنا ، كما أشار إليه كثير من

---

(٥) راجع تعليقات الناشرين المصريين ، «ق» ، ص ٣٠ .

(٦) وهو كتاب البيان عن الفرق بين المعجزات والكرامات والحيل والكهانة والسحر والنارنجات . والمجلد الاول منه موجود في مكتبة جامعة تيبنجن في المانيا الغربية . راجع M. Weisweiler: *Universitätsbibliothek Tübingen: Verzeichnis der arabischen Handschriften*, Leipzig, 1930, II, pp. 53-54. وقد أعددت هذا المخطوط للطبع ، وسيظهر في المستقبل القريب ، ان شاء الله . اما ذكر كتاب التمهيد ، فيأتي في الورقة ٣٦ ظ : « قد بيننا (كذا!) في التمهيد وشرح اللمع وغيرها (كذا!) من الكتب استحالة كون المحدث فاعل (كذا!) في غير محل قدرته » .

المراجع ، ولم ينكره ، ولا تشكك فيه ، أحد في أي مرجع نعرفه . غير أن هناك مسألة أخرى تتعلق بسبب تأليف الكتاب وبصورة النص الذي ورد علينا. فاننا نقرأ في ترجمة الباقلاني للقاضي عياض أن الباقلاني ألف كتاب التمهيد لابن عضد الدولة[٧]. كما يخبرنا القاضي أيضاً أن الباقلاني كان وقتئذٍ شاباً[٨]. أما كتاب التمهيد ، في الصورة التي هو عليها في المخطوطات ، فليس — في رأيي — بعمل « شاب » . ومما يؤيد رأيي هذا أن الباقلاني يذكر في « تمهيدنا » ستة من تآليفه الأخرى[٩] ، ومنها الكتب الطويلة . فلذلك أميل إلى أن يكون كتاب التمهيد في صورته الحالية ، إما من عمل الباقلاني كهلاً ، وإما هو نص منقح نهائي لما ألفه الباقلاني شاباً . ولكني لا أرى طائلاً في إطالة البحث عن هذه المسألة . فإن الكتاب ، مهما كانت أحوال تأليفه ، يمثل لنا تمثيلاً أميناً واسعاً مذهب الباقلاني الكلامي ، وليس لدينا من المعلومات ما يجبرنا على الحكم بأنه ترك أو غيّر بعض الآراء والمواقف المشروحة فيه[١٠].

هل نص المخطوط الباريسي كامل ؟

قد شرح لنا الناشران المصريان الفاضلان الأسباب التي أفضت بهما إلى الحكم بكمال المخطوط الباريسي[١١]. وفي ذلك الشرح كثير من العلم والمنطق. ولكن الحصول على المخطوطين التركيين قد غيّر الأحوال ، فلا أشك في أنهما سيوافقانني على أن نص « ب » غير كامل ، لا لأجل شهادة المخطوطين التركيين

(٧) راجع «ق» ، ص ٢٥٠ . وعلينا ان نشكر للناشرين المصريين نشرهما ترجمة القاضي عياض للباقلاني التي نقلاها من المخطوط رقم ٢٢٩٣ بدار الكتب المصرية . راجع «ق» ، ص ١ ، تعليق (١) ، وص ٢٤١–٢٥٩ .

(٨) راجع «ق» ، ص ٢٤٧ .

(٩) وهي: كتاب الاستشهاد، وكتاب إكفار الكفار المتأولين وحكم الدار ، والإمامة الكبيرة ، وكتاب الأصول الكبير في الفقه ، وكتاب الهداية ، وكتاب مناقب الأئمة ونقض المطاعن على سلف الأمة .

(١٠) أهملت مسألة تعيين تاريخ الكتاب لأني لا ارى لها حلا ، ولاننا لا نعرف تاريخ مولد الباقلاني .

(١١) راجع «ق» ، ص ٢٦٠–٢٦٦ .

حسب ، بل أيضاً لأجل بينات أعتقد أننــا نستطيع استخراجها من المخطوط الباريسي نفسه .

نجد في « ب » (١٠ ظ) فهرس أبواب ياوح أنه وضع للدلالة على مـا يشتمل عليه المخطوط . وفي هذا الفهرس عدة أبواب لا يقابلها شيء في المخطوط الحالي ، وإن وجدت هذه الأبواب في « ص » و « ف » . فأريد أن أنشر هنا هذا الفهرس مع تعليقاتي عليه وعلى مـا يقول الناشران الكريمان . وعليّ أن أقول أولًا إني لا أوافقها تمام الوفاق على قولها : « وهو (الفهرس) مكتوب بيد غير يد ناسخ الكتاب »[12] . صحيح أن الخط ليس بالعناية التي نجدها في خط ناسخ الكتاب ، ولكن لا أظن أن الاختلاف بينهما يبلغ حدًّا يمكننا من القطع في القول بأنه « بيد غير يد ناسخ الكتاب » . وعلى كل حال ، كما يقول الناشران ، إن هذا الفهرس مكتوب « بمداد شبيه بمداد الكتاب وقديم العهد. . . وبنفس القاعدة الأندلسية »[13] . أما الفهرس فهذا هو[14] :

١ — الكلام في حقيقة العلم[15]
٢ — الكلام في أقسام العلوم[16]
٣ — العلم الضروري
٤ — العلم النظري[17]
٥ — الكلام في مدارك العلوم
٦ — الكلام في الاستدلال[18] [٣][19]
٧ — أقسام المعلومات[20]
٨ — الكلام في الموجودات [٥]

(١٢) راجع «ق» ، ص ٢٦١ .
(١٣) راجع «ق» ، ص ٢٦١ .
(١٤) والترقيم من وضعي .
(١٥) والخط غير واضح .
(١٦) والأرجح انه كذلك ، ولكن الخط غير واضح .
(١٧) والأرجح انه كذلك ؛ وفي «ق» ، ص ٢٦١ ، سقط العنوانان ٤ و ٥ .
(١٨) وفي «ق» هذا العنوان مرقم بـ «٤» .
(١٩) والارقام التي كتبتها بين قوسين ، بعد العناوين ، مكتوبة في الفهرس فوق العناوين بحبر غير حبر المخطوط .
(٢٠) وهذا العنوان رقم ٧ في «ق» ايضاً .

---

(٢١) والسبعة غير واضحة .
(٢٢) و « بالأبصار » غير واضحة .
(٢٣) والاربعة غير واضحة (؟) .
(٢٤) والضمير المتصل غير واضح .

---

(٢٥) والثمانية الأولى غير واضحة .
(٢٦) وهذا العنوان مفقود في «ق» .
(٢٧) ٤٦ في «ق» ؛ وهكذا يختلف الترقيمان من هنا الى آخر الفهرس .
(٢٨) والتسعة غير مرئية .
(٢٩) وآخر كلمة «الشفاعة» غير واضح ؛ في «ق» : «النبوة» ؛ ولكن هذا حدس ، والحروف الأولى في المخطوط «الشا» . فاذاً قد نستغني عما يقوله الناشران في «ق» ، ص ٢٦٣ ، س ٢٠-٢١ .
(٣٠) وهو إما عنوان عام يعم كل الابواب التالية ، وإما عنوان يختص بالباب التمهيدي لهذا الموضوع .
(٣١) والرقم غير واضح .



إن هذا الفهرس يطابق ما يشتمل عليه «ص» و«ف»، إلا أنه لا ذكر فيه لباب الكلام في معنى الصفة، الذي بين الكلام في الصفات [٣٣] والكلام في الاسم والمسمى [٣٤]. ويمكن أن يكون عدم ذكر هذا الباب إهمالاً من جهة المفهرس، أو – وهو الأرجح في رأيي – لعله ظنّ أن الباب المفقود ذكره فصل من باب الكلام في الصفات [٣٥]. فعلى الأقل يمكننا القول إن المطابقة بين الفهرس وما يحويه «ص» و«ف» إشارة إلى أن نص «ب» في أول أمره اشتمل أيضاً على الأبواب المذكورة بالفهرس تحت الأرقام ٢٧–٥٢. ويؤيد ذلك بعض التأييد أمر آخر، أعني أن الأبواب المفقودة من «ب» هي سلسلة متتابعة. فمن المعقول أنها سقطت من المخطوط، أو سرقت منه، لسبب من الأسباب لا نستطيع تعيينه [٣٦].

أما الدليل القاطع على أن نص «ب» غير كامل، فهو أمر لم يدركه الناشران الفاضلان، وذلك، على ما يلوح، من عدم وضوح صورهما الشمسية للمخطوط. فإذا أمعنا النظر في «ب»، نجد فيه ثلاثة ترقيمات. وأحدث ترقيم هو بلا شك من يد بعض موظفي المكتبة الأهلية، أو صاحب «مجموعة شفر»

(٣٢) والواحد الدال على المئة غير موجود.
(٣٣) وهو الرقم ٢٦ في الفهرس، والباب ١٧ في طبعتي هذه.
(٣٤) وهو الرقم ٢٧ في الفهرس ، والباب ١٩ في طبعتي هذه.
(٣٥) ويقابل البابان ٢١ و٢٢ في طبعتي هذه الأرقام ٢٩–٣١ في الفهرس.
(٣٦) وقد يضاف الى ما ذكرت ان آخر الورقة ٦٠ ظ لا ينتهي الى جملة تامة من حيث هي جملة. قابل «ق»، ص ١٦٠، س ١٤. بما يأتي في هذه الطبعة، ص ٢١٢، س ١.

وهو واضح الصورة ومكتوب في شمال أعلى كل ورقة . وهو الترقيم الذي تبعه الناشران الفاضلان ، وتبعته أنا كذلك في طبعتي هذه لأنه ترقيم صحيح لأوراق المخطوط في حالته الراهنة .

أما الترقيم الثاني ، فهو أقدم من الترقيم السابق ذكره . وهو مكتوب في وسط أعلى كل ورقة بأرقام قديمة الشكل ، وإن كانت ، كأرقام الترقيم الحديث، بشكل الأرقام التي يسميها الغربيون « عربية » . وهذا الترقيم يبتدئ من صفحة العنوان ، بينما يبتدئ الترقيم الحديث من الورقة الأولى التي تتقدم صفحة العنوان. وعدد الأوراق ، حسب هذا الترقيم ، هو ٩٦ من حيث تهمل فيه الورقة الأولى والورقة الأخيرة المرقمتان ١ و ٩٨ حسب الترقيم الحديث . فإذن قد أضيف هذا الترقيم ، كالترقيم الحديث ، بعد سقوط الأبواب المذكورة بالفهرس تحت الأرقام ٢٧ — ٥٢ .

والترقيم الثالث هو الأقدم ، وهو مكتوب أيضاً بأرقام « عربية » قديمة الشكل[٣٧] في شمال أعلى بعض الأوراق . ولا يظهر هذا الترقيم في كل ورقة لأن الأوراق قصت وقت تجليد المخطوط بصورته الحالية — كما يتجلى أيضاً من قص الحواشي المكتوبة في هامش بعض الصحف . ولكن لحسن الحظ قد بقي من هذا الترقيم الثالث ما يمكننا من تحديد تتابعه بدقة . وأهمية هذا الترقيم هي مطابقته للأرقام المكتوبة فوق عناوين الأبواب في الفهرس . فهذه الأرقام قد أضيفت إذاً حين كان المخطوط في حالته الأصلية الكاملة[٣٨] . فمن ذلك نستنتج أن ٤٠ ورقة قد سقطت من « ب »[٣٩] . وهنا أريد ان أسجل قائمة توضح ما قلته وتمكن القارئ من استنتاج ما استنتجته من اختلاف الترقيمات

---

(٣٧) ومن أراد مثالا لكتابة أرقام هذا الترقيم والترقيم السابق ، فليراجع السطر ٤ من شكل ٦ في ص ٨٠٧ من المجلد ٩ من *Everyman's Encyclopaedia* الطبعة الثالثة، ١٩٤٩ — ١٩٥٠ . أما الرقم «٣» ، فهو مكتوب في المخطوط بالشكل الذي يكتب به الرقم «٣» في السطر ٣ من القائمة المذكورة . وأنبه القارئ على ان كتابة الارقام فوق العناوين بالفهرس (راجع التعليق ١٩) هي تلك الكتابة بعينها .

(٣٨) اي لما كان يشتمل على ١٣٦ ورقة ، كما سيتضح من القائمة الآتية بعد .

(٣٩) وهي الأوراق ٥٩—٩٨ ؛ راجع القائمة الآتية بعد .

الثلاثة ومطابقة أَقدمها للفهرس المسجل سابقاً . وأنبهه على أن العمود الأَول (ح) يشتمل على الترقيم الحديث ، والعمود الثاني (و) يشتمل على الترقيم الأَوسط (المذكور ثانية فيما سبق) ، والعمود الثالث (ق) يشتمل على الترقيم الأَقدم ، والعمود الرابع (ف) يشتمل على ترتيب الأَبواب في الفهرس . أَما الأَرقام التي هي بين قوسين ، فلا تظهر في المخطوط .

(ح)	(و)	(ق)	(ف)
١			
٢	١	(١)	
٣	٢	٢[٤٠]	١-٢-٣-٤
٤	٣	(٣)	٥-٦
٥	٤	(٤)	٧
٦	٥	٥	٨-٩-١٠-١١
٧	٦	٦	١٢
٨	٧	٧	١٣-١٤
٩	٨	٨[٤١]	
١٠	٩	٩	
١١	١٠	(١٠)	١٥
١٢	١١	١١	
١٣	١٢	١٢[٤٢]	
١٤	١٣	(١٣)	
١٥	١٤	(١٤)	١٦
١٦	١٥	١٥[٤٣]	
١٧	١٦	١٦	
١٨	١٧	١٧	١٧
١٩	١٨	١٨	
٢٠	١٩	١٩	
٢١	٢٠	٢٠	١٨

(٤٠) ونصف الرقم مقطوع .
(٤١) وثلث الرقم مقطوع .
(٤٢) ونصف الرقم مقطوع .
(٤٣) ونصف الرقم مقطوع .

(ح)	(و)	(ق)	(ف)
٢٢	٢١	(٢١)	١٩
٢٣	٢٢	(٢٢)	
٢٤	٢٣	(٢٣)	
٢٥	٢٤	(٢٤)	
٢٦	٢٥	(٢٥)	
٢٧	٢٦	(٢٦)	
٢٨	٢٧	(٢٧)[٤٤]	
٢٩	٢٨	(٢٨)	
٣٠	٢٩	(٢٩)	
٣١	٣٠	(٣٠)	٢٠
٣٢	٣١	(٣١)	
٣٣	٣٢	(٣٢)	
٣٤	٣٣	(٣٣)	
٣٥	٣٤	(٣٤)	
٣٦	٣٥	(٣٥)	
٣٧	٣٦	(٣٦)	
٣٨	٣٧	(؟)[٤٥]	
٣٩	٣٨	(٣٧)	٢١
٤٠	٣٩	(٣٨)	
٤١	٤٠	(٣٩)	
٤٢	٤١	(٤٠)	
٤٣	٤٢	(٤١)	
٤٤	٤٣	(٤٢)	
٤٥	٤٤	(٤٣)	
٤٦	٤٥	(٤٤)	
٤٧	٤٦	(٤٥)	٢٢
٤٨	٤٧	(٤٦)	
٤٩	٤٨	(٤٧)	

(٤٤) ولا يظهر الا نصف السبعة .

(٤٥) وقد حدث خطأ في الترقيم الأقدم بين الورقة (٣٠) وهذه الورقة، ولكن لعدم ظهور الارقام في هذه الاوراق لا نستطيع الا القول بان الذي وضع الترقيم الأقدم إما انه أهمل ورقة ، وإما انه كرر رقماً ما . أما الورقة (٣٧) ، فهي توافق الرقم المكتوب فوق العنوان ٢١ من الفهرس ، ولا تنقطع هذه الموافقة فيما يلي الا في موضع واحد كما سنرى .

(ح)	(و)	(ق)	(ف)
٥٠	٤٩	٤٨	
٥١	٥٠	٤٩	٢٣
٥٢	٥١	٥٠	
٥٣	٥٢	٥١	
٥٤	٥٣	(٥٢)	٢٤
٥٥	٥٤	(٥٣)	٢٥
٥٦	٥٥	(٥٤)	
٥٧	٥٦	(٥٥)	٢٦
٥٨	٥٧	(٥٦)	
٥٩	٥٨	(٥٧)	
٦٠	٥٩	(٥٨)	
		(٥٩)	(٤٦)
		(٦٠)	
		(٦١)	
		(٦٢)	٢٧
		(٦٣)	
		(٦٤)	
		(٦٥)	٢٨
		(٦٦)	
		(٦٧)	
		(٦٨)	
		(٦٩)	
		(٧٠)	
		(٧١)	٢٩–٣٠
		(٧٢)	٣١
		(٧٣)	
		(٧٤)	٣٢
		(٧٥)	
		(٧٦)	
		(٧٧)	٣٣
		(٧٨)	

(٤٦) وهذا ، على ما أظن، موضع باب الكلام في معنى الصفة (الباب ١٨ في هذه الطبعة) الذي لا ذكر له في الفهرس، وقد أشرت الى ذلك سابقاً .

(ح)	(و)	(ق)	(ف)
		(٧٩)	
		(٨٠)	٣٤
		(٨١)	
		(٨٢)	٣٥
		(٨٣)	
		(٨٤)	
		(٨٥)	
		(٨٦)	٣٦
		(٨٧)	٣٧–٣٨
		(٨٨)	٣٩–٤٠–٤١
		(٨٩)	٤٢–٤٣
		(٩٠)	٤٤–٤٥
		(٩١)	٤٦–٤٧–٤٨
		(٩٢)	٤٩
		(٩٣)	٥٠
		(٩٤)	
		(٩٥)	٥١
		(٩٦)	
		(٩٧)	
		(٩٨)	٥٢
٦١	٦٠	٩٩	٥٣–٥٤–٥٥
٦٢	٦١	(١)٠٠	٥٦
٦٣	٦٢	(١٠١)	
٦٤	٦٣	(١٠٢)	
٦٥	٦٤	(١)٠٣	
٦٦	٦٥	(١٠٤)	
٦٧	٦٦	(١)٠٥	
٦٨	٦٧	(١)٠٦	
٦٩	٦٨	١٠٧	٥٧–٥٨ [٤٧]
٧٠	٦٩	(١٠٨)	٥٩
٧١	٧٠	(١٠)٩	

(٤٧) والرقم المكتوب فوق العنوان في الفهرس هو ١٠٨ ، ولا بد ان هذا خطأ من مرقم الفهرس ، لان الرقم ١٠٧ واضح غاية الوضوح في الورقة التي يأتي فيها ذكر العنوان .

(ح)	(و)	(ق)	(ف)
٧٢	٧١	(١١٠)	٦٠-٦١
٧٣	٧٢	١١١	٦٢
٧٤	٧٣	(١١٢)	
٧٥	٧٤	١١٣	
٧٦	٧٥	(١١٤)	
٧٧	٧٦	(١١٥)	
٧٨	٧٧	(١١٦)[٤٨]	٦٣
٧٩	٧٨	(١)١٧	٦٤
٨٠	٧٩	(١١)٨	٦٥
٨١	٨٠	(١)١٩	
٨٢	٨١	(١)٢٠	
٨٣	٨٢	(١)٢١	٦٦
٨٤	٨٣	(١٢٢)	
٨٥	٨٤	(١٢٣)	٦٧
٨٦	٨٥	(١)٢٤	
٨٧	٨٦	(١)٢٥	
٨٨	٨٧	(١٢)٦	٦٨
٨٩	٨٨	(١٢٧)	
٩٠	٨٩	(١)٢٨	
٩١	٩٠	١٢٩	
٩٢	٩١	١٣٠	٦٩
٩٣	٩٢	١٣١	
٩٤	٩٣	(١)٣ (٢)	
٩٥	٩٤	(١)٣٣	
٩٦	٩٥	١٣٤	
٩٧	٩٦	١٣٥	
٩٨			

(٤٨) وهنا شيء غير واضح .

لا أشك في أن القارئ الكريم سيوافقني على أن وجود الترقيم الأقدم ومطابقته للترقيم الموجود فوق عناوين أبواب الفهرس دليل قاطع على أن نص « ب » الحالي ليس بكامل . ولا حاجة لي بعد ذلك إلى إطالة التعليق على الحجج التي استعملها الناشران الفاضلان للبرهان على كمال نص « ب » ، فأكتفي هنا ببعض الملاحظات . وأقول أولا إن الفهرس ونصي « ص » و « ف » تشتمل على « باب التعديل والتجوير » ، فلذا قد نستغني عما يقوله الناشران[٤٩] تفسيرًا لعدم وجود هذا الباب في نص « ب » الحالي .

أما قولهما إن « الباب رقم ٣١ يشترك مع رقم ٢٦ في الموضوع وإذن فلا معنى لزيادته الخ »[٥٠] ، فليس الأمر كما ظنّا معتمدين على مجرد العنوانين . وسيتضح ذلك لمن يقابل الباب السابع عشر من طبعتي هذه بالبابين الحادي والعشرين والثاني والعشرين .

ثم يقول الناشران : « إن هناك (في الفهرس) فصولًا لم تدخل في كتب الكلام إلا بعد عصر الباقلاني وهذه هي رقم ٣٨ و ٣٩ الخاصة بالأرزاق والأسعار »[٥١] . فأقول : مهما كان رأي مؤرخي علم الكلام إلى الآن ، فإن شهادة الفهرس ونصي « ص » و « ف » تدل على أن الباقلاني تعرض لهاتين المسألتين — وأكبر ظني أنه لم يكن مبدعاً في ذلك . وكذلك يبطل قول الناشرين فيما يخص الباب ٤٢ الخاص باللطف ، والأبواب ٤١ و ٤٤ إلى ٤٩[٥٢] . أما الباب ٥٠[٥٣]، فليس في النبوة بل في الشفاعة ، كما قلنا من قبل[٥٤] . والباب ٥١[٥٥] هو في الحقيقة باب تمهيدي للقول في الإمامة .

ويقول الناشران الفاضلان : « وتبقى أخيرًا عدة عناوين نجدها موضع شبهة

(٤٩) راجع «ق» ، ص ٢٦١ .
(٥٠) راجع «ق» ، ص ٢٦٣ .
(٥١) راجع «ق» ، ص ٢٦٣ .
(٥٢) وهو الرقم ٥٠ في قائمتي — راجع التعليقين (٢٦) و (٢٧) .
(٥٣) وهو ٥١ في قائمتي .
(٥٤) راجع التعليق (٢٩) .
(٥٥) وهو ٥٢ في قائمتي .

خطيرة منها رقم ٣٠ الخاص بالاستواء على العرش . وقد اختص ابن تيمية الحراني وتلميذه ابن قيم الجوزية هذا الفصل المزعوم من التمهيد بالاقتباس . . . »[٥٦] ثم ينقلان ذلك الاقتباس كما يرد في « كتاب اجتماع الجيوش الإسلامية » لابن قيم الجوزية[٥٧] . فلا يريدان أن يسلما بصحة ذلك الاقتباس لأنهما يجدان « عند تأويل هذا النص معنى نشعر فيه بشيء من التجسيم يتعارض مع مذهب الباقلاني واتجاهه في التوحيد »[٥٨] . فلا انتقد رأي الناشرين ، إذ بنياه على ما كان لديهما من معلومات . غير أني أرى الآن أن يلزمنا الاعتراف بأن ابن قيم الجوزية قد أحق فيما نقله من كتاب التمهيد ، لأن القارئ سيجد ذلك حرفاً بحرف تقريباً في الفقرات ٤٤٠ ، ٤٤٢ ، و٤٤٣ من طبعتي هذه ، فضلًا عن شهادة الفهرس وترقيم « ب » الأقدم زمناً . فهل يوجد في ذلك ، كما يقول الناشران الكريمان « شيء من التجسيم يتعارض مع مذهب الباقلاني واتجاهه في التوحيد » ؟ أو هل يكون هذا التعارض ظاهرًا فقط ؟ أو هل يجب علينا أن نعيد النظر في مذهب الباقلاني؟ على كل ، أعتقد أن الباقلاني قال ما نسبه إليه ابن تيمية وابن قيم الجوزية[٥٩] ، فلا أرى سبباً إيجابيًا يبرر لومنا إياهما في ذلك .

وجملة هذا القول الطويل أن نص « ب » الحالي غير كامل ، ولا أظن ، بعد كل ما قلت ، أن أحدًا يخالفني في هذا الحكم .

المبادىء التي سرت عليها في نشري لهذا النص

١ — بما أن « ب » أقدم المخطوطات وأصحها ، فقد فضلت عادةً روايته على روايتي « ص » و « ف » . أما فيما يخص الأبواب المفقودة من « ب » (الفقرات ٣٥٨—٦٣٣) ، و إن كان « ص » أقدم من « ف » ، فقد اخترت قراءات « ص »

(٥٦) راجع «ق» ، ص ٢٦٣—٢٦٤ .

(٥٧) راجع طبعة القاهرة ، ١٣٥١ ، ص ١١٩—١٢٠ .

(٥٨) راجع «ق» ، ص ٢٦٥ .

(٥٩) وأستثني من ذلك ، فيما يخص كتاب التمهيد ، مسألة حديث النزول (راجع «ق» ، ص ٢٦٦) ، لانه لا ذكر لهذه المسألة في كتاب التمهيد ، ولا يتضح ان ابن تيمية وابن قيم نسبا ذلك الى ما قاله الباقلاني في كتاب التمهيد .

تارةً وقراءات « ف » أخرى ، وذلك لأن « ص » و « ف » كثيرا الأغلاط في تلك الأبواب . وأحياناً — عندما صحت عندي كل القراءات — أكون كأني قد ركبت رأسي يائساً من التيقن بما كتبه ، أو أملاه ، الباقلاني في أول الأمر. ومن الجدير بالذكر أن المخطوطات الثلاثة تتفق اتفاقاً جوهريًّا . أما اختلافاتها ، فهي في أغلب المواضع عرضية . على أننا لا نستطيع القول بأن أي مخطوطين من المخطوطات الثلاثة ينتسبان إلى « أسرة » واحدة .

٢ — لا حاجة إلى شرح طريقتي في التعليقات ، لأنها سهلة واضحة . أما مواضع آيات القرآن ، فيشار إليها باسم السورة الذي يليه رقم السورة ، ثم رقم الآية في طبعة القاهرة ١٣٤٢ ، ثم رقم الآية في طبعة فليگل – ردسلوب عندما يختلف هذا الرقم عن الرقم السابق .

٣ — كل ما أضفته أنا فهو بين قوسين كبيرتين [ ] . وأكثر ذلك في عناوين الأبواب وترقيمها . أما النص ، فقليل ما أضفت إليه .

٤ — قسمت النص إلى فقرات مرقمة طلباً لسهولة القراءة والفهم والمراجعة. وأحياناً ، عندما تطول الحجة أو ينبسط بيان الفكرة الواحدة ، لا يكون هذا التقسيم إلا إراديًّا .

٥ — بعد كثير من التردد عزمت على تجهيز النص بكل علامات الترقيم من نقط ، وفواصل ، الخ . إني أعرف حق المعرفة أن هذا شيء لا يستحسنه كل القراء ، لأنه يكوّن تفسيرًا للنص . ولكن شخصاً علامة أحترم رأيه نصحني بذلك ، وأعتقد أن كثيرًا من القراء سيجدون فيه عوناً مرضيًّا على فهم النص — ولا سيما الذين هم ليسوا من أبناء لغة الضاد . غير أني لا أتوهم أني قد أصبت فيه دائماً ، كما لا أتوهم أن طبعتي هذه بريئة من أغلاط أخرى كثيرة . فليغض القارئ الكريم على نقائصي — هداه الله وإياي إلى صواب المعرفة ولباب الحقيقة في سبيل مجده الأعظم !

تصحيحات

الصفحة والسطر	الخطأ	الصواب
١٥ : ٤	المنجّمين	المنجّمين
١٥ : ١٠	المختر ع	المختر ع
١١ : ٣٠	لداعً	لداعٍ
٨ : ٣٥	يللزمكم	يلزمكم
٧ : ٤٠	الشيء	الشيء
١٨ : ٤١	فـ لا	فعلا
٢ : ٤٤	العام	العلم
٦ : ٤٧	فيجّب	فيجب
٥ : ٦١	تباين	تباين
٨ : ٦٤	نقصوا	نقضوا
١٩ : ٦٧	فزق	فرق
١٣ : ٨١	مسئله	مسئلة
١٤ : ١٠١	حـ ل	حمل
٢ : ١٠٢	الإ بجيل	الإنجيل
٢ : ١٠٥	(١٣)	(١٢)
٨ : ١٠٨	وذالك	وذلك
٢ : ١٢٢	ونعام	ونعلم
١٤ : ١٢٤	المعترلة	المعتزلة
١٧ : ١٤٦	للعرآن	للقرآن
١٧ : ١٤٦	(١)	(١٨)
٨ : ١٥٢	الكلاد	الكلام
١٣ : ١٦٦	عليه السلام	عليه السلام (٢)
١٠ : ١٧٤	(١٠)	(١٢)
١٦ : ٢١٠	وجب	وجب
١٨ : ٢١٥	إ نما	إنما

٤:٢١٦	ىما	بما
٢:٢١٩	المْبر	المخبر
٦:٢١٩	الحلق	الخلق
١٠:٢١٩	لس	ليس
١١:٢١٩	لس	ليس
١٣:٢٢٠	وصدفاً	وصدقاً
٩:٢٢٢	قا وا	قالوا
١٥:٢٢٢	وحَ ْل	وحَمْل
١:٢٢٤	صفةُ	صفةٌ
٢:٢٢٦	اماً	اسماً
٨:٢٢٦	وُعَيْدَة	وُعيْدَة
٩:٢٢٨	سيبويه	سيبويه
١٦:٢٣٢	الجواب.	الجواب
٩:٢٣٦	الش ئين	الشيئين
٧:٢٤٨	ع د	عند
٤:٢٤٩	وه	وما
٢:٢٥١	تجدو انفساً	تجدوا نفساً
٤:٢٧٦	نواظرُ	نواظرا (أما الخطأ فهو في المخطوطين)
٢٠:٣١٦	١٧٨:٧	١٧٨/١٧٩:٧
١٢:٣٣٥	يَضلهم	يُضلهم
٤:٣٦١	والتَرُّب	والتقرُّب
١٩:٣٦٢	وا س	وليس
٢:٣٦٣	لحاز	لجاز
١٦:٣٧١	ف ا	فما

وأود أن أسجل هنا شكري وتقديري لإدارة المطبعة الكاثوليكية والعمال الذين بذلوا الجهد الكثير وأعانوني في إخراج هذا الكتاب بصورته الحالية . وأخص بشكري وثنائي المعلم سليم عون ، رئيس فرقة صفافي اللغة العربية ، والصفاف الخبير ، السيد ادمون خوري ، لمساعدتها القيمة ومهارتها الفنية .

والأخطاء المذكورة أعلاه ، فيعود أغلبها إلى سهو مني وتقصير .

استدراكات

إن « البداء » لا يجوز على الله تعالى ؛ أما العباد ، فعرضون له كثيراً .
عندما عدت فأمعنت النظر في النص المطبوع بدا لي أن القراءات التي نضعها أدناه هي أفضل من التي وردت في نصنا المطبوع . والله أعلم !

الصفحة والسطر	التعليق	القراءة المفضلة
١٥ : ١٠	(٧) – (٧)	ب
١٩ : ٧	(٤)	ب
٣١ : ١٠	(١٢)	ب ص
٣١ : ١٥	(٢)	ب ص
٣٥ : ١١	(٥)	ب
٣٧ : ٨	(٣)	ب
٤٠ : ٢	(٢)	ب
٤٠ : ١١	(٦)	ب
٤٢ : ١٣	(٤)	ب ص
٥٢ : ٦	(١٢)	ب
٥٦ : ١٤	(٥)	ب ص
٦٦ : ١٠	(٥)	ب (واقرأ : أن الدنيا)
٧٩ : ٢	(١٠)	ب
١١٨ : ١٣	(٣)	ب ص
١٢٢ : ٧	(٨)	ب
١٢٤ : ١٤	(١)	ص (واحذف الفارزة بعد «والبراهمة»)
١٢٥ : ١٥	(٦)	ب ص
١٢٨ : ٧	(٧)	ص
١٣٠ : ٧	(٧)	ب

٨ : ١٥٢	(١٠)	ب ص
١٠ : ١٧٨	(١٢)	ب
١٠ : ١٨١	(٨)	ب
٨ : ٢٠١	(٩)	ب
٤ : ٢٩١	(٧) – (٧)	ص (راجع تفسير الطبري)
٦ : ٣٣١	(٦)	ص
٣٦٠ : ٤–٥	(٣) – (٣)	ص

٤٤ : ٥–٧ اقرأ : من جهة الاضطرار ، فكيف نعلم حدوثها من محدث بعينه وعن شيء بعينه اضطراراً ؟ وكثير من الناس يجهلون وجود هــذه الأعراض وأعيانها ، فكيف يضطرون الخ .

١١٩ : ٤ اقرأ « حُذِّر » مكان « حَذَّر » .

٣٨٣ : ١ التجالع : وقد نحفظ قراءة ب « التعالج » بمعنى التقاتل ؛ وقد نقرأ « التخالع » بمعنى نقض الحلف بينهم ؛ على أن « التجالع » ، بمعنى التنازع والتكالم بالفحش ، يوافق سياق الكلام .

ويقال لهم فالناسي اذا النسي يعني أجزاء الكلام عنه ذاكرة في حال نسيانه لان ذكره
عندكم موجود في من لغاب وهو ادفع بحس والاضطرار لان الانسان يجد نفسه عند
غلبة النسيان عليه غير ذاكر لما نسيه اصلا ولا عالما بموضعه ومن ابين على ان الذاكر
قد يصير ناسيا بعد الذكر وهو الذاكر نفسه وان جاز ذلك جاز ان يصير المتحرك ساكنا وان يصير
ميتا ومن ان قص قولهم

باب الكلام على نفوس القائلين بأن حدوث الشكل

من شكه شكها يقع من الله عن شكوره في صلاته والقائلين بأنه حدث
من فكر الله تعالى والقائلين بأنه حدث من شكوره في قد الله بها سبحانه وتعالى
ان قال منهم قائل لم انكرتم ان يحدث فعل من هو مستكمل او عند من فكره
فكرها او شكه شكها او عقوبة عاقبه بها **قيل له** يقدم الدليل على استحالة الفكر
والشك على القديم كما يستحيل عليه الجهل والموت والغفلة والنوم وغير ذلك من
الافات الدالة على نقص من جازت عليه وحدوثه وانه لو كان سبحانه في ازله متشككا مرتابا
شاكا لاستحال ان يعلم وان يقع منه الافعال المحكمة الدالة على العلم والقصد ومن ذلك
ما قدمناه **فان قالوا** ما انكرتم ان يكون قد حدث في القديم من الفكر والشك والعلم والجهل
قيل لهم لو جاز ذلك عليه مع صحة وجوب علمه وجواز عليه جاز حلول غيره في القديم من
الجهل والموت والقدرة والعجز وغير ذلك مما يوجب مرفوعة وقوله تعالى عن قولهم **فاما**
حدوث الفعل عن العقوبة فانه ايضا باطل لان العقوبة لا تكون الا ... وقد تدينه ...
فعل وعرض من الاعراض ... وقوع بعض الشكل وغيره من الاعراض على سبيل ...
بالفعل والتوليد كما يستحيل حدوث ... من الاعراض على ما ذكرناه فتبين
مسئلة ثم يقال لهم خبرونا عن الشك والفكر والعقوبة التي حدث منها الشكل
أمحدث هي ام قديمة فان قالوا بقدمه ... الواحدة كون ... عليه وأوجب ...
... فاذا كان الشك والفكر والعقوبة التي عنها كان الشكل قديمة ...
... ان يكون الشكل قديما ... كان عنه ... لم يزل ... حدوثه

كما أنه ليس كالجواهر ولا مثل من ذلك ثم
يقال لهم على سائر ما ادعيتم التي قد مضى ذكرها
ما أنكرتم أن يكون القديم سبحانه حاملا للأعراض
مثل كل دليل ذكرتموه وذلك أنا وجدنا
الأشياء كلها على ضربين فضرب فعال شريف قائم
بنفسه ليس بعرض وهو الحامل للأعراض وضرب
آخر ليس بقائم بنفسه ولا فعال شريف وهو
العرض فلما ثبت أن القديم سبحانه فعال قائم
بنفسه شريف ليس بخسيس ثبت أنه حامل للأعراض
ذو حيز واشتغال فإن مروا على ذلك تركوا
دينهم وإن أبوه أبطلوا استدلالهم إبطالا
ثم يقال لهم إنكم قد أحطتم أنما في قسمة الأ
شياء المعقولة الموجودة لأن منها الفعال الشريف
القائم بنفسه الذي هو الجسم المؤلف وليس شيء آخر
فما أنكرتم أن يكون الباري سبحانه جسما فإن قالوا
لأنا لم نعقل جسما إلا متغايرا مؤلفا مصورا
وهذه الأمور من صفات الحدث والباري لا يجوز ذلك
عليه فبطل أن يكون جسما ثم يقال لهم فما أنكرتم
أيضا من استحالة كونه جوهرا لأنا لا نعقل جوهرا
إلا مستغلا متحيزا قابلا للحوادث من جنس

... وأنه على حدوث محدث
عليهم لم أنكرتم أن يكون واحدا كما لا يجوز أن يكون جوهرا ٤٦
ثانيا لأن الجواهر ضربان شريف وخسيس فالخسيس
هو القابل للأعراض والمتحيز والمشغل للمكان
والشريف ما لا يجوز عليه ذلك فوجب أنه جوهر
غير متحيز ولا قابل للأعراض فإن قالوا بل مما
أنكرتم أيضا أن يكون الأجسام على ضربين جسم
خسيس وهو المتحيز القابل للصورة والتأليف
والحوادث وضرب شريف لا يقبل شيئا من ذلك
ولا يجوز عليه والقديم تعالى شريف فوجب أنه جسم
ليس بذي صورة ولا مكان ولا قابل للأعراض ولا جواب
لهم عن شيء من ذلك

باب الكلام

عليهم في الأقانيم
يقال لهم لم زعمتم أن الله سبحانه ثلاثة أقانيم
دون أن تزعموا أنه أربعة وعشرة وأكثر من ذلك
فإن قالوا لأمر قيل إنه قد ثبت أن الباري
... الله موجود ثبت أنه حي وأنه عالم
... أنه شيء واحد له أقانيم منها

النجوم وكيف يجتمع في قلب مومن تصديق الرسل وتصحيح الايات مع اعتقاد تصحيح احكام المنجمين واعتقاد كون سير الافلاك اذ دلت على علم ما كان ويكون وقد روي عن النبي عليه السلم انه قال من صدق كاهنا او عرافا فقد كفر بما انزل على قلب محمد في امثال لهذه الرواية يطول ذكرها

باب

الكلام على اهل النسبة القائلين بان العالم من اصلين احدهما نور والاخر ظلام لم يزالا متباينين ثم امتزج منهما جزآن وان النور خير حكيم بطبعه وان الظلام شرير سفيه بطبعه

ان قال قايل منهم لم انكرتم ان يكون العالم من اصلين قديمين احدهما نور والاخر ظلام قيل لهم لسنا ننكر ان يكون من جملة العالم ما هو نور ومنه ما هو ظلام غير انهما لا يجوز عندنا ان يكونا من اشخاص العالم او اجسامه القايمة بانفسها ولا ان يكونا قديمين ولا فاعلين بالطبع ولا بالاختيار ولا ان يكون الاجسام من النور والظلام في شي فان قيل ولم انكرتم اولا

ان يكون النور والظلام المختلفين في الجنس اجساما قيل له انكرنا ذلك لقيام الدليل على ان الاجسام كلها من جنس واحد من حيث كان كل واحد منها يسد مسد الاخر وينوب منابه ويجوز عليه من الوصف مثل ما جاز على غيره من الحركة والسكون والاجتماع والافتراق والزيادة والنقصان وغير ذلك من الاوصاف وليس معنى المتماثلين المتشابهين اكثر من ذلك ولو كان بعض الاجسام نورا مع اشتباهها وتماثلها لكانت كلها ظلاما نورا كذلك لو كان منها ما هو ظلام لكانت كلها ظلاما كما انه لو كان منها حركة او سكون او امتزاج او تباين او زيادة او نقص لكانت كلها كذلك مع تماثلها وفي فساد هذا دليل على ان الاجسام كلها جنس متشابه غير متضاد ولا مختلف ليس منها نور ولا ظلام ولا اجتماع ولا افتراق ولا حركة ولا سكون ولا طعم ولا لون وبان بذلك ان النور والظلام هما السواد والبياض اللذان يوجدان بالاجسام وانهما من جملة الاعراض وبعض العالم وليسا بكل العالم ولا قديمين بانفسهما فاما ما يدل على انهما ليسا بقديمين فهو ما قدمناه من الدلالة على تضادهما